المحاضرة رقم 05

الإشراف المصرفي والرقابة

تنبع أهمية الرقابة على البنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ولارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، ويتم ذلك من خلال إعداد القوائم المالية والالتزام بالمبادئ المحاسبية والقوانين التشريعية المعمول بها، واستخلاص المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنوك بإظهار مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر والقدرة على تسديد الالتزامات، و تقديم معلومات موثوقة للمستثمرين والمدخرين.

وفي مجال الإسهام في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، تخضع البنوك لإشراف السلطات النقدية التي تهتم بنوعية الإفصاح المطلوب من البنوك للتأكد من سلامة العمليات المالية، وتفرض المعايير التي تراها مناسبة للحفاظ على استقرار البنوك بالدرجة الأولى.

وتستند الرقابة الفعالة للمخاطر إلى ثلاث ركائز أساسية هي:

التشريعات المصرفية، السلطة الرقابية، البيئة القانونية والمحاسبية.

أولا- التشريعات المصرفية:

يجب أن تكفل التشريعات المصرفية تحديد مفهوم البنك العامل، والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى ذلك يلزم أن تكفل التشريعات المصرفية صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك(وهي سلطة البنك المركزي في معظم الحالات) والمتمثلة في الآتي:

أ- تحديد معايير ترخيص البنوك.

ب- حفاظ السلطة الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك، بحيث يكون الإفصاح عن هذه المعلومات وفق إطار قانوني.

ج- تعزيز صلاحيات الجهات الرقابية بقوانين من اجل فرض قرارات السلطة الرقابية مثل إلغاء رخصة البنك العامل، تحديد الأنشطة التي يمكن أن يمارسها البنك العامل.

د-وضع أحكام توضح عملية الرقابة المجمعة على أنشطة البنوك دولية النشاط.

ثانيا– السلطة الرقابية:

لكي تتمكن السلطة الرقابية من القيام بدورها على الوجه الأكمل، يجب أن تتمتع بالاستقلالية كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة، كما يجب أن تخضع البنوك العاملة لأسلوبين من الرقابة عن طريق السلطة الرقابية (ممثلة في البنك المركزي) هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية وتتمثل فيما يلي:

1– الرقابة المكتبية: (Contrôle sur pièces)

وتشمل مراجعة وتحليل البيانات المالية التي يتم تقديمها إلى السلطة الرقابية من قبل البنوك العاملة، حيث أن تحليل هذه البيانات بواسطة السلطة الرقابية عادة ما يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك العاملة، وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنوك العاملة، مما يجعل الرقابة الميدانية عملية فاعلة، بالإضافة إلى ذلك تشمل الرقابة المكتبية مقارنة أداء البنوك العاملة مقابل بعضها البعض بما يمكن للمحلل(مسؤول الجهة الرقابية) من معرفة أوضاع هذه البنوك العاملة من حيث رأس المال والسيولة وما يمكن أن ينتج من هذه الأوضاع من اتجاهات مرضية أو غير مرضية، كما أن فعالية الرقابة المكتبية تعتمد بشكل أساسي على مدى صحة ودقة البيانات ومصداقيتها، والتي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بهذه البيانات.

2– الرقابة الميدانية:(Contrôle sur place)

تتمثل الرقابة الميدانية في تأكد السلطات الرقابية من أن تكون البنوك العاملة تقوم بممارسة أعمالها وفقا للقوانين والتشريعات السائدة، بالإضافة إلى ذلك تغطي الرقابة الميدانية بعض القضايا التي لا تكون الرقابة المكتبية غير مفيدة في تحليلها، وذلك مثل قدرة الإدارة ومخاطر التشغيل، وبوجه عام فان أهم أهداف الرقابة على البنوك هو التأكد من متانة الوضع المالي وسلامته ويتم قياس مدى متانة الوضع المالي للبنك وسلامته عن طريق استخدام نظام التقييم الموحد **CAMELS Rating System**(*)

)*(

- **C** : Capital Adequacy — **كفاية رأس المال**
- **A** : Asset Quality — **نوعية الموجودات**
- **M**: Management — **مقدرة الإدارة**
- **E** : Earning — **نوعية الإيرادات ومستوياتها**
- **L** : Liquidity — **السيولة**
- **S** : Sensitivity of market risk — **درجة الحساسية لمخاطر السوق.**

ويعد نظام التقييم الموحد أداة رقابية فاعلة لتقييم مدى متانة البنوك العاملة على أساس موحد، بما يؤدي إلى تحديد البنوك التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية، حيث تسعى الجهات الرقابية إلى التأكد من أن كل البنوك العاملة يتم تقييمها على أساس موحد وشامل، وفي نفس الوقت يتركز اهتمام السلطات الرقابية بصفة أساسية على البنوك التي تظهر نوعا من ضعف المؤشرات المالية والعملية.

و يستند نظام ترتيب البنوك وفقا لنظام **CAMELS** على تقدير درجة لكل من رأس المال وجودة الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، وتتدرج هذه الدرجات تنازليا من (1) إلى (5) وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين المجموعة المثيلة، من حيث الحجم وطبيعة النشاط، ويتم استخلاص التقييم النهائي للبنك استنادا إلى متوسط العناصر المشار إليها من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات على النحو التالي:

أ- <u>المستوى الأول</u>:

يعد البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.

ب- <u>المستوى الثاني</u>:

يعد البنك مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.

ج- <u>المستوى الثالث</u>:

تتوافر عدة نقاط ضعف أكثر قد تعرض البنك لمزيد من المخاطر، وتقل مقدرته على تحمل تقلبات السوق، ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية.

د- <u>المستوى الرابع</u>:

يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية، وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق، ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة.

هـ- <u>المستوى الخامس</u>:

حالة البنك أسوأ من البنوك في المستوى الرابع ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة.

ثالثا- البيئة القانونية والمحاسبية:

تتضح ضرورة وجود إطار قانوني ونظام محاسبي، ليس فقط لغرض الرقابة الفاعلة من قبل السلطات الرقابية، ولكن أيضا لغرض تحقيق البنوك لأهدافها الاقتصادية، فبالنسبة للإطار القانوني يجب أن يعالج القضايا التالية:

- هيكل البنك العامل وتشكيله، ملكيته، حقوقه والتزاماته تجاه المالكين.
- الوسائل التي تمكن البنك من حوزة الضمانات التي لديه مقابل القروض المقدمة.
- الظروف والكيفية التي يحق فيها المطالبة بتصفية البنك العامل في حالة حدوث عسر مالي للبنك.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي فيجب أن يشمل على:

- معايير محاسبية متفق عليها يتم الالتزام بها من كافة البنوك العاملة.
- مراجعة مستقبلية من قبل مراجعين خارجيين.

الإفصاح عن البيانات المالية التي تم مراجعتها بدقة عن طريق المراجعين الخارجيين.